المحاضرة الأولى:

أولا: ***نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.***

يعتبر النظام المصرفي في الجزائر إمتداد للنظام الفرنسي، وتميز بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطوراً من أية مستعمرة فرنسية أخرى وكان هناك بند إصدار أيضاً، وكانت وظيفته خدمة الإقتصاد الوطني، دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة، وبجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع بنوك فرنسية خاصة وعامة ومختلطة وخلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية.

أما بعد الإستقلال أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي:

1. **تغيرات مالية**: تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.
2. **تغيرات سياسية واقتصادية**: تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء اشتراكية والإنفتاح على العالم الخارجي.
3. **تغيرات إجرائية وإدارية**: تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
4. **تغيرات قضائية**: تمثلت في تغيير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل.

ثانيا: مميزات الجهاز المصرفي الجزائري:

المعروف أن الجزائر لم ترث عن الاستعمار جهازاً مصرفيا بالمعنى الحقيقي، لكن كل ما كان هو مجموعة بنوك تتبع المنظومة المصرفية للمحتل، وبعبارة أدق هي مجموعة وكالات بنكية تابعة لبنوك فرنسية، وهو ما يعني استحالة الحكم عن موضوع السياسة النقدية في ظل غياب السيادة الوطنية والتخطيط لسياسة اقتصادية معينة، وهو ما حذى بالبلاد ممثلة في السلطات السياسية بعد الاستقلال إلى محاولة التأسيس لمنظومة مصرفية وطنية، وكان من أهم خصائص النظام المصرفي ما يلي:

أ. تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها وأدائها، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضاً يخضع للمذهب الاقتصادي؛

ب. تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، والبنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، وأن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل وأدى إلى تراكم المشاكل والتناقضات؛

ج. خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم وآليات الأداء المماثلة لنظام الاقتصاد الاشتراكي، وهذا ينعكس من جهة، على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية، ومن جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام وتوجيهها بطريقة إدارية أيضا؛

د. تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي: فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على

مستوى الإدخار، أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود ومراقبة السياسات الإقراضية تتم دون إرادة حقيقية منه.

ه. التركز البنكي: هي ظاهرة الأكثر إنتشاراً في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والمقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية وهذا ما ينتج عنه انخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري وإقتحامه؛

و.ورغم أن علمية خوصصة البنوك مطروحة الآن بحدة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس إحتكاراً شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية؛

ي. توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، هذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك والمؤسسات، وحتى التوازن المالي الداخلي للبلاد.

ثالثا: أسباب ضعف الجهاز المصرفي:

ولكي نتكلم عن فعالية الجهاز المصرفي في أي دولة لابد أن يكون لهذا الأخير القدرة على تعبئة الموارد المالية وخاصة الموارد التي تأتي من الإصدار النقدي، ومدى تخصيص الأموال القابلة للإقراض وتتطلب هذه العملية بيئة اقتصادية ومالية وسياسة ذات مميزات مناسبة.

إن المؤسسات البنكية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الادخار، ومن ثمة توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون عليها الواقع الايجابي في الاقتصاد، غير أن الاوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية، حيث أن القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات، وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتماني المصرفي.

وتتمثل أسباب ضعف النظام المصرفي في النقاط التالية :

- عجز التسيير: نظرا لغياب الإطارات الكفأة؛
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية: نظرا لعدم وجود التكوين الكفؤ، عدم إتخاذ إجراءات الحيطة والحذر المعمول بها عالميا؛
- عجز أنظمة الإعلام، التسويق والاتصال: لعدم مواكبة التطور التكنولوجي والتقني؛

ضعف دوره كوسيط مالي: فالبنوك حاليا تكتفي بقبول الودائع وتقديم القروض.